قال ابن هشام كان ينبغي ان يقول المناصل والمحول لانه ليس في كلامه اشعار بانه يجوز لك
ان تحول غير فعل الى فعل وتجريد هذا المجرى بل اذا ثبت لنا فعل له بهذا الحكم قال فان قيل
فانه قال مسجلا فتعديه الى فعل فالجواب انه لا قرينة تصرف للاطلاق الى هذين القسمين
وانما المتبادر ان للاطلاق لاحكام نعم ان كنعم في ساير احكامها قال فان قلت قولهم من ذي
ثلاثة يدل على انك تلبنيه منها قلت نعم الا انه يخرج عنه ما وضع على فعلا اصلا ولم يحول
عن ذي ثلاثة فاما ما قلت ورد عليك ثم اختار اعني ابن هشام هذا التقرير في موضع
اخر فاجاب عن ما وضع على فعل اصلا بان مراده ان الشرط هو كون الاصول ثلاثة غير مخالطه
لاصل اخرا والزايد في الاصل او في الحال لا كون الكلمة على فعل في الاصل الخامس
قال ابو حيان نص النحاة على العرب شذت في ثلاثة افعال فلم تحولها واستعملتها
استعمال نعم وبيس وهي علم وجهل وسمع ومن النحويين من اجاز فيها الضم واستدرك
ابن هشام هذه الثلاثة فاوردها على عبارة الالفيه السادس اذا كان الفعل معتل
العين لزم قلبها الفا فتقول في حسن حسن القول والبيع قال الرجل زيد وباع
الرجل زيد فان كان معتل اللام وهو على فعل وفعل فالجمهور تحويلهما الى فعل فتظهر الواو
وتنقلب اليا واوا نحو خشو ورموو قال الكسايي اي بل نقر لجواز ما الرجل زيد ولعر الرجل
بكر السابع قال ابو حيان اكثر النحويين على ان الفعل المذكور تثبت له احكام نعم وبيس فقط
وذهب الاخفش والمبرد الى انه يجوز الحاقه بباب التعجب جر فاعليه بالبا نحو حسن
بزيد رجلا وقال ابن هشام قوله مسجلا اي مطلقا ان اراد الاطلاق بالنظر الى الاحوال
اي على كل حال لزم قول الفارسي اي فاعلهما لا يكون الا كفاعل نعم وبيس والحق انه
يجوز تجريدهما المعنى التعجب فلا يلزم ذلك كقوله وحق به بكاها وقوله وجب بها مقتوله
حين تقتل وهذا قول الاخفش وهو المختار وان اراد في جميع احكامها ملازمة فاعلها
لكونه احد الثلاثة فيلزم المحذوف قال والذي تحرر ان يوخذ الاطلاق بالنسبة
الى فعل اصلا او تحولا فلا يلزم محذور قوله الالفيه ومثل نعم حبذا فيه امران الرابع
انما مثلها حب لكن اراد ينبه على ان حب بمنزلة نعم هي المقرونة بذا الثاني ليست مثلها
سوآ فان في حب زيادة اشعار بان الممدوح محبوب وقريب من النفس بخلاف نعم ذكره في شرح
التسهيل قولها وان تردد منا فقل لا حب ذا قال ابن قاسم وفيها ايضا زيادة على بعض

بيس

بيس على حد ماذكره في حبذا قال ابو حيان ودخول لا على حبذا لا يخلو امن اشكال
لانك ان فرعت على ان حب ذا كله فعلا وجب ذا فاعله فلا ينبغي ان يدخل عليه لان لا تدخل
على الماضي غير المتصرف ولا على المتصرف الا بقلة وان فرعت على انه كله اسم فكذلك لانه ان قدر
منصوبا بها لم تصح لان النصب على العموم نحو لا رجل وهو هنا خصوص او مرفوعا فلا لك
لوجوب تكرار لا حينئذ في الافصح قولها واول ذا المخصوص لم يبين اعرابه وبينه ابن
الحاجب فقال واعرابه كاعراب مخصوص نعم وذكره في التسهيل وسبك المنظوم قال
في الكافيه وربما استغنى بالتمييز عن مخصوص حبذا القول من قطن ولو عند نا غيره استقينا
محبذا ربا وحبذا رسا تنبيه بين مخصوص حبذا ونعم فروق احدها لا يتقدم
بخلاف مخصوص نعم ثانيها لا تعمل فيها النواسخ بخلافه ثالثها اعرابها خبر مبتدا محذوف
استهل منه في باب يعملان مصعبه هناك نشامر دخول نواسخ الابتدا عليه وهي لا تدخل
هنا قاله في شرح التسهيل رابعها انه لا يجوز ذكر التمييز اولى واكثر بخلاف مخصوص نعم فان تاخير
التمييز عنه نادر قوله ابن الحاجب ويجوز ان يقع قبل المخصوص وبعده تمييزا وحالا اي نكرة
لجواز اعرابه تمييز وحالا وفي سبك المنظوم وقد يكون معه تمييز وحال عامله حب قلت الذي
في الارتشاف اختلف النحاة في هذا المنصوب فقال الاخفش والفارسي وجماعة من البصريين
حال فقط وقال ابو عمرو وابن العلا تمييز فقط وقال قوم ان كان مشتقا فحال والا تمييز قال
ابو حيان والذي يظهر انه ان كان جامدا فتمييز وان كان مشتقا فان قصد المتكلم المبالغه تقييدم
في مدح المخصوص بوصف فحال وان لم يرده بل يتبين جنس المبالغ في مدحه وفي البسيط انه
منصوب باضمار اعني لا حال ولا تمييز وهو قول غريب ثم الاولى عند الفارسي تاخيره وعن
ابن مالك تقديمه وقال ابن خروف الاحسن تقديم التمييز على المخصوص ويستويان على الحال
وقال ابو حيان الاحسن ان يلي التمييز ذا ويوخر المخصوص وكذا الحال ان كانت الاسم الاشارة
نحو حبذا راكبا زيد افان كانت من المخصوص فالاحسن ان تليه قوله الالفية وما سوى
ذا ارفع بحب او فجر بالبا قال في شرح التسهيل وهذا الاستعمال جايز من كل ثلاثي متضمن
معنى التعجب قولها ذا انضمام الحا كثيرا في سبك المنظوم وكذلك كل فعل مراد به المدح وفي
شرح الكافيه مثله وفي التسهيل وكذا كل فعل حلقي العين يراد به مدح او تعجب مخصص في الفعل
او عمم في المغني وفي الارتشاف ما كان على فعل اصلا وتحويلا يجوز نقل ضمة العين الى الفا

Copyright © King Saud University